

## بيان

**المركز المغربي لحقوق الإنسان يدين مسلسل الإجهاز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المغربي، وينبه إلى خطورة المقاربة الأمنية تجاه احتجاجات ساكنة صفرو وكافة الاحتجاجات المشروعة المناهضة لغلاء المعيشة**

عقد المكتب الوطني للمركز المغربي لحقوق الإنسان مساء الثلاثاء 25 شتنبر اجتماعا تدارس خلاله الأحداث التي عرفت مدينتي صفرو. وبعد الوقوف عند حيثيات الأحداث خلص للآتي:

- (1) يعتبر الأحداث، بغض النظر عن التفاصيل الصغيرة والدقيقة لمسبباتها، مؤشرا واضحا على وضع الاحتقان الذي آلت إليه البلاد جراء الإجهاز المستمر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن المغربي.
- (2) ينبه إلى خطورة سياسة تحرير المواد والقطاعات الأساسية التي ترعاها الدولة ورهنها بيد المضاربين مما أثر على الأسعار وعلى القدرة الشرائية للمواطن.
- (3) يؤكد على خطورة المقاربة الأمنية التي تنتهجها الدولة في التعاطي مع التوترات الاجتماعية التي عرفت وتعرفها عدة مناطق بالمغرب.

**وبناء عليه، فإن المركز المغربي لحقوق الإنسان:**

- يحمل الدولة مسؤولية وتبعات التوتر الاجتماعي الذي انطلقت شراراته في مدينتي صفرو ومدن أخرى، ويدعوها إلى اعتماد سياسات اجتماعية تضمن العيش الكريم للمواطن المغربي.
- يدعو البرلمان المنتخب عن الانتخابات الأخيرة - مباشرة بعد إفتتاحه - إلى تشكيل لجنة لتقصي

**الحقائق بشأن الأحداث وتقديم تقرير مفصل عنها  
يتسم بالموضوعية والنزاهة.**

• **يدعو إلى الإطلاق الفوري لسراح الفاعلين الحقوقيين  
المعتقلين على خلفية هذه الأحداث واحترام حقهم  
في التظاهر السلمي.**

**وحرر بالرباط في:**

**25 شتنبر 2007**

**عن المكتب**

**الوطني للمركز المغربي لحقوق الإنسان**

**إمضاء: رئيس**

**المركز المغربي لحقوق الإنسان**